وزارة التعليم
جامعة المرقب
كلية علوم الشرعية/ الخمس

المجلة العلمية لعلوم الشريعة

مجلة علمية دورية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية علوم الشريعة الخمس
جامعة المرقب

رئيس التحرير:
د. عادل فرحات الشلبي

مدير التحرير:
د. محمد امحمد أبوراس

سكرتير التحرير:
م. طارق علي الحوات.

العدد الأول:
يناير 2018م

معاييرُ النَّشر في المجلة

- أن يكون البحث في المجالات التي تُعنى بها المجلة، وأصيلاً في أفكاره.
- ألا يكون البحثُ المُقَدم منشوراً من قبل، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى، أو مستلاً من رسالة علمية.
- أن يلتزم الباحث بأصول البحث العلمي وضوابطه المتعارف عليها، ومن ذلك أن يحتوي على تقديم وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.
- أن يقدم البحث مطبوعاً بخط (Simplified Arabic)، بدرجة (14) في المتن، وبدرجة (11) في الهوامش، على أن تكون المسافة بين السطور مفردة، وأن يكون ترقيم الهوامش آلياً تلقائياً متجدداً في أسفل الصفحة.
- تخضع البحوث المُقدَّمة للنشر بالمجلة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في سرية تامة، وتلتزم المجلة بتوصياتهم.
- البحوث التي ترد للمجلة تكون ملكاً لها بمجرد تسلُّمها، ولا تُرد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- لهيئة التحرير في المجلة الحق في تنسيق البحوث المقبولة للنشر وترتيبها وفق سياسات المجلة دون إبداء الأسباب، ولا يعكس ذلك الترتيب قيمة البحوث أو مستوى أصحابها.
- البحث المنشور في المجلة يُعبر عن رأي صاحبه وقدراته العلمية واللغوية، وهو المسؤول عما نشر له من معلومات وبيانات ووجهات نظر.
- يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة، على أن تتقدمه صفحة تحمل عنوان البحث واسم الباحث، ودرجته العلمية، ومكان عمله، وعنوانه ورقم هاتفه.
- يقدم البحث للمجلة من ثلاث نسخ ورقة، وأخري إلكترونية، مرفقا به تزكية لغوية من أهل الاختصاص تفيد بسلامته اللغوية، وفق أنموذج معدٍّ من هيئة التحرير بالمجلة.
- يمكن أن تقبل المجلة في مجال اهتمامها نشر نتائج الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقام في الجامعة.
- ترحب هيئة التحرير بالمجلة بما يرد إليها من ملاحظات وأفكار، ونقد بناء من المتخصصين، وتَعِدُ بوضع كل ذلك موضع العناية والتقدير.

الجهل بالسنة
المظاهر – الآثار – العلاج

د. طارق عطية البقيج

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

تبرز أهمية الموضوع من عنوانه، إذ أنا نلاحظ في مجتمعات المسلمين المعاصرة جهلاً بالسنة وعلومها، أدّى ذلك إلى ظهور البدع، وضياع السنن، وانتشار أحاديث لا أصل لها، وهذه الأمور مجتمعة وغيرها هي التي جعلتني أختار هذا البحث وقد سرت فيه وفق الخطة الآتية:

التمهيد وفيه الحديث عن النصوص الشرعية المرغبة في حفظ السنة وتعلمها وتعليمها.

الفصل الأول: **مظاهر الجهل بالسنة وفيه مباحث**:

المبحث الأول: الجهل بمكانة السنة وارتباطها بالقرآن.

المبحث الثاني: الجهل بتاريخ تدوين السنة والظروف التي حفظت فيها.

المبحث الثالث: الجهل بدرجات الحديث النبوي وعدم التفريق بين المقبول والمردود.

المبحث الرابع: الجهل بالمعاني الصحيحة للأحاديث النبوية.

الفصل الثاني: **آثار الجهل بالسنة وفيه مباحث**:

المبحث الأول: الوقوع في البدع والترويج لها.

المبحث الثاني: تضييع كثير من السنن الثابتة وعدم العمل بها.

المبحث الثالث: قبول الأحاديث الواهية والموضوعة وتناقلها وترغيب الناس فيها.

الفصل الثالث: **طرق مقترحة للعلاج وفيه مباحث**:

المبحث الأول: تدارس السنة والسعي إلى نشرها وإحيائها وتبصير الناس بها.

المبحث الثاني: بذل الأسباب لحفظ السنة النبوية من الضياع.

المبحث الثالث: التمسك بالسنة والتزامها، علماً واعتقاداً، وعملاً وسلوكاً، والتحلي بأخلاق أهلها.

المبحث الرابع: التوسع في تسخير التقنية المعاصرة لخدمة السنة.

الخاتمة

المصادر والمراجع.

تمهيد:

ما جاء في الترغيب في حفظ السنة وتعلمها وتعليمها.

حرص الصحابة ﷺ على تلقي السنة عن النبي ﷺ وحفظها ونقلها إلى غيرهم، والذي رغبهم في ذلك أمور منها:

ترغيبه ﷺ في حفظ حديثه وآدائه إلى الناس في أحاديث كثيرة منها:

حديث زيد بن ثابت ﷺ أن النبي ﷺ قال: "نضر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[1]، وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال: " ليبلغ الشاهد منكم الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه"[2]، وكان ﷺ إذا قدم عليه وفد علمهم من القرآن والسنة وأوصاهم أن يحفظوه ويبلغوه، فقد ثبت أنه قال لوفد عبد القيس: "احفظوه وأخبروه من وراءكم"[3].

1 أخرجه الترمذي في السنن [كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع 33/5 رقم 2556] وقال حسن صحيح، وأبو داود في السنن [كتاب العلم باب فضل نشر العلم 322/3 رقم 3660] وابن ماجة في السنن [مقدمة باب الاقتداء بالعلماء 85/1 رقم 231] والدارمي في السنن [مقدمة باب الاقتداء بالعلماء 75/1] وأحمد [183/5] وصححه الألباني في مشكاة المصابيح [78/1].

2 أخرجه البخاري [كتاب العلم باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع 26/1 رقم 105] وفي [كتاب الحج باب الخطبة أيام منى 216/2 رقم 4406] ومسلم في صحيحه [كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها 987/2 رقم 1218].

3 أخرجه البخاري [كتاب العلم باب تحريض النبي ﷺ وفد قيس 29/1 رقم 87] ومسلم [كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان ورسوله 47/1 رقم 24].

مكانة الحديث في الإسلام وأنه دين يجب حفظه وتبليغه للناس كافة ويحرم كتمانه:

والنبيﷺ قد بين للأمة ذلك فقال: "من كتم علماً ألجم بلجام من نار يوم القيامة"[1].

أساليب النبيﷺ التربوية في التعليم وإلقاء الحديث جعلهم يقبلون على السنة تعلماً وكتابة وحفظاً، ومن تلك الأساليب:

لم يكن النبيﷺ يطيل الأحاديث بل كان كلامه قصداً وإلى هذا الأسلوب أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها: "كان يحدث حديثاً لو عده العادُّ لأحصاه"[2].

أنه عليه الصلاة والسلام كان يعيد الكلمة ثلاثاً لتنقل عنه وفي هذا المعنى يقول أنس بن مالكﷺ: " كان رسول الله ﷺ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً"[3].

1 أخرجه أحمد [263/2 ، 305] وأبو داود [كتاب العلم باب كراهية منع العلم رقم 3658] والترمذي [كتاب العلم باب ما جاء في كتمان العلم رقم 3649] وابن أبي شيبة في مصنفه [55/9] والحاكم في المستدرك [101/1] وصححه ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة ﷺ، وصححه الألباني في تخريج المشكاة [223].

2 رواه البخاري [كتاب المناقب باب صفة النبيﷺ 190/4 رقم 3567] ومسلم [كتاب الزهد والرقائق باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم 2298/4 رقم 2493].

3 أخرجه البخاري [كتاب العلم باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه 30/1 رقم 94].

كان النبيﷺ يتأنى في إلقاء الأحاديث، وما كان يسرد الحديث سرداً وفي ذلك تقول عائشة رضي الله عنها: "ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسردكم هذا ولكنه كان يتكلم بكلام بيِّنٍ فصلٍ يحفظه من جلس إليه"[1].

وثمة أساليب أخرى استقصاها شيخنا الفاضل يوسف صديق في كتابه القيم "النظرية التربوية في طرق تدريس الحديث النبوي"[2].

الإذن بكتابة الحديث النبوي عنهﷺ بعد أن منع ذلك سابقاً:

ومن ذلك قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو: " اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق"[3]، وقوله في حجة الوداع: "اكتبوا لأبي شاة"[4]، وقول أبي هريرةرضي الله عنه: "ما من أصحاب النبيﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"[5].

1 أخرجه البخاري [كتاب المناقب باب صفة النبي 190/4 رقم 3568] ومسلم [كتاب الفضائل باب فضائل أبي هريرة 1940/4 رقم 2493] مختصراً، وأخرجه الترمذي في الشمائل [119/1] والبغوي في شرح السنة [256/13].

2 طبع الكتاب في طبعته الأولى سنة 1412 هـ وتولت ذلك دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام.

3 أخرجه أبو داود [كتاب العلم باب في كتاب العلم 318/3 رقم 3646] وابن أبي شيبة [94/9– 50] وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير [262/1] .

4 أخرجه البخاري [كتاب اللقطة باب كيف تعرف لقطة مكة 125/3 رقم 2434] ومسلم [كتاب الحج باب تحريم مكة 988/2 رقم 1355] من حديث أبي هريرة.

5 أخرجه البخاري [كتاب العلم باب كتابة العلم 34/1 رقم 113] والترمذي [كتاب العلم باب ما جاء في الرخصة في كتابة العلم 40/5 رقم 2668].

ووردت أحاديث تنهى عن كتابة السنة، وقد اختلفت آراء العلماء في إزالة التعارض، والتوفيق بين هذه الأحاديث ولعل من أمثل الأقوال وأوجهها وأقربها وإن كان لا ينافي الأقوال الأخرى قول الإمام الخطابي في معالم السنن حيث قال: "يشبه أن يكون النهي متقدماً، وآخر الأمرين للإباحة، وقد قيل: إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به، ويشتبه على القارئ، فإما أن يكون نفس الكتاب محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا"[1]، وقال بهذا القول الرامهرمزي، والمنذري، وابن القيم، وابن حجر وغيره.

الفصل الأول

مظاهر الجهل بالسنة

المبحث الأول

الجهل بمكانة السنة وارتباطها بالقرآن

منزلة السنة من الكتاب واضحة في الكتاب والسنة، ومؤلفات علماء الأمة، إلا أنا نجد بعض أبناء المسلمين يجهلون هذه المكانة وهم أنواع شتى: فكثير من المسلمين يرون أن اتباع السنة والعمل بها أمر اختياري من باب المستحبات لا الواجبات[2]، وفريق آخر يقولون: نحن نتبع القرآن الكريم، فإذا كان القرآن تبياناً لكل شيء، وما فرط الله فيه من شيء، فإن

1 معالم السنن للخطابي [184/4].

2 محبة الرسول بين الاتباع والابتداع تأليف عبد الرؤوف عثمان [ص121].

الأحكام هي أحق الأشياء بالتبيين، وعدم التفريط فيها، عليه فلا حاجة بنا إلى دليل على الأحكام غير القرآن، ولا مساغ للعدول عنه إلى غيره[1].

وقد بين العلماء رحمهم الله أن مكانة السنة مع القرآن الكريم في المرتبة الثانية من جهة الاحتجاج والرجوع إليها لاستنباط الأحكام الشرعية، وقد استدل الشاطبي رحمه الله لهذا القول بأمور منها:

– إن الكتاب مقطوع به في الجملة والتفصيل بخلاف السنة فإنه مقطوع بها في الجملة دون التفصيل فمنها القطعي ومنها الظني، والمقطوع مقدم على المظنون.

– إن السنة إما أن تكون بياناً للكتاب أو زيادة عليه، فإن كانت بياناً فهي في الاعتبار بالمرتبة الثانية عن المبين، فإن النص الأصلي أساس والتفسير بناء عليه، وإن كانت زيادة عليه فهي غير معتبرة إلا بعد ألا يوجد في الكتاب وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب[2].

ما دل على ذلك من الأخبار والآثار ومنها:

1 ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها د. صالح رضا [49].

2 الموافقات [4/294– 296].

كتاب عمر بن الخطابﷺ إلى شريح القاضي: "إذا أتاك أمر فاقض بما في كتاب الله، فإن أتاك بما ليس في كتاب الله، فاقض بما سن فيه رسول اللهﷺ"[1].

وروي عن ابن مسعودﷺ أنه قال: "من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيهﷺ [2].

وهذا القول هو الذي رجحه الإمام الشاطبي رحمه الله[3]، وهناك قول آخر مفاده أن السنة مقدمة على الكتاب في الاعتبار مستدلين بأن السنة قاضية على الكتاب وذكروا أدلة عقلية في ذلك، رد عليها الإمام الشاطبي بما ملخصه: إن قضاء السنة على الكتاب ليس بمعنى تقديمها عليه، بل المراد: أن المعتبر في السنة هو المراد في الكتاب، فكأن السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعاني أحكام الكتاب[4].

ثم إنه لا نزاع بين العلماء في أن نصوص السنة على ثلاثة أقسام:

1 أخرجه النسائي في المجتبى [كتاب آداب القضاة باب الحكم بإتقان أهل العلم 231/8 رقم 5339] والدارمي في سننه [60/1] [60/1] وابن أبي شيبة في مصنفه [241/7] وصححه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [120/1].

2 أخرجه الدارمي في السنن [59/1] وابن عبد البر في جامع بيان العلم [848/2] وصححه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [119/1].

3 الموافقات [309/4].

4 الموافقات [311/4].

ما كان مؤيداً لأحكام القرآن، أو مبيناً لأحكامه من تقييد مطلق، أو تفصيل مجمل، أو تخصيص عام أو دل على حكم سكت عنه القرآن، فلم يوجبه ولم ينفه[1].

المبحث الثاني

الجهل بتاريخ تدوين السنة والظروف التي حفظت فيها

من الخطأ والجهل في مسألة تدوين السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام دعوى بعض الكتاب جهلاً أو تجاهلاً أو بغرض الوصول لأهداف مبيتة أن النبيﷺ نهى عن كتابة الحديث، والجهالة الثانية أن السنة لو كانت حجة لدونت وحفظت في المصاحف كالقرآن، والجهالة الثالثة أن السنة بدأ تدوينها لأول مرة بعد المائة، وأنها لم تدون قبل ذلك.

وهذه الشبهات تدل على جهل قائلها:

فقولهم أن النبيﷺ نهى عن كتابة الحديث قد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة والتوفيق بين الأحاديث المانعة والمبيحة والقول الراجح في المسألة في تمهيد هذا البحث.

أما الجهالة الثانية فلا يقولها عالم بمراحل الدعوة الإسلامية مطلع على السيرة النبوية، فإن النبيﷺ كان جل اهتمامه في بدايات الدعوة منصرفاً إلى حفظ القرآن الكريم في الصدور والصحف، فكان كلما نزل القرآن يتلوه على أصحابه فيحفظون ما ينزل عليه من القرآن ويستظهرونه

1 السنة ومكانتها من التشريع للدكتور السباعي [379–380].

ويتدارسونه بينهم، لأنه كلام الله المعجز نزل على قلب محمدﷺ ليكون الأساس الأول لآخر الأديان، فكان النبيﷺ يحث أصحابه على الاعتناء به، ويأمرهم بحفظه، ويلاحظهم دوماً، فإذا رآهم انصرفوا إلى أمر آخر نبههم على أهمية القرآن، كي ترسخ في قلوبهم منزلته الحقيقية، أما الجهالة الثالثة فهي أقل من أن يرد عليها وذلك أن الصحابة ﷺ كانوا يكتبون في عهد النبيﷺ وكانت لهم صحف معلومة، وخلاصة الأمر الذي تعضده الأدلة المتوافرة أن جمع الحديث وتدوينه مرّ بثلاثة أطوار:

الطور الأول: هو الذي جمع فيه الرجال ما عندهم من العلم وقد بدأ من عهد النبيﷺ إلى سنة 100هـ، وجميع الصحف المنقولة عن الصحابة كصحيفة ابن عمر المسماة بـ(الصادقة)، وصحيفة سعد بن عبادة، وصحيفة جابر بن عبد الله، وسمرة بن جندب جمع أحاديث كثيرة، ومن لم يكتب في ذلك العصر فإنه كان يعتمد على الحفظ ثم أدّى ذلك إلى كبار التابعين الذين كتبوها ودونوها.

الطور الثاني: وهو الذي كان فيه صغار التابعين وتابعو التابعين واستمر إلى سنة 150هـ، وما جمع في الطور الأول دوِّن في كتب الطور الثاني، وفي هذا الطور قام أهل كل مصر من الأمصار الإسلامية بتدوين ما عند علماء ذلك المصر من العلم في كتب خاصة بأهل مصرهم.

الطور الثالث: وهو عهد المحدثين وأئمة السنة: الإمام البخاري، ومسلم، والترمذي، وأحمد، وغيرهم من المحدثين، ويبدأ الطور الثالث من

سنة 150هـ إلى القرن الثالث للهجرة، وما دوّن في الطور الثاني جمع ونظم في كتب الطور الثالث[1].

ولعل منشأ هذه الجهالة ما ثبت من كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على المدينة أن يجمع حديث النبيﷺ[2]، قال أكرم العمري: "ولا شك أن الدراسات العديدة في تاريخ تدوين الحديث قد أثبتت أن التدوين تم في جيل الصحابة والتابعين من قبل أن يأمر عمر بن عبد العزيز بجمع الحديث"[3].

المبحث الثالث

الجهل بدرجات الحديث النبوي وعدم التفريق بين المقبول والمردود

من الجهالات بسنة النبيﷺ الجهل بعلم الحديث، وعدم التفريق بين ما يصح الاستدلال به من الأحاديث وبين ما لا يصح، فلا يفرقون بين الأحاديث الصحيحة وبين الضعيفة والموضوعة، ومن تلك الجهالات أخذ الحديث من أي مصدر كان حتى كتب الموضوعات والتحديث بها ونقلها.

وقد اتفق العلماء على عدم جواز الأخذ بالأحاديث الموضوعة على النبيﷺ وعدم اعتبارها، لا في فضائل الأعمال ولا غيرها، وأنه يحرم نقلها

1 انظر الرسالة المحمدية [ص60] والسنة حجيتها ومكانتها في الإسلام [ص172-174].

2 أخرجه البخاري [كتاب العلم باب كيف يقبض العلم 31/1].

3 مرويات السيرة لأكرم العمري [40] وانظر المجلد الأول من تاريخ التراث العربي، وما كتبه الدكتور محمد لقمان السلفي في كتابه [السنة حجتها ومكانتها من الإسلام والرد على منكرها] عن هذه المسألة ب163-189].

إلا للتحذير منها، وذلك للآثار الواردة في ذلك ومنها: قوله عليه الصلاة والسلام: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1]، وقوله: " لا تكذبوا عليّ فإنه من كذب عليّ فليلج النار"[2]، وقوله: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[3].

وقد شدد العلماء رحمهم الله من النصوص السابقة النكير على من وقع في ذلك، قال الإمام أبو محمد الجويني الشافعي: "يكفر من تعمد الكذب على الرسولﷺ ولو لم يستحله، والجمهور على أنه لا يكفر بذلك، ولكنه يفسق وترد رواياته كلها ويبطل الاحتجاج بجميعها"[4]، وقال الإمام النووي: "يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعه فهو داخل في هذا الحديث مندرج في جملة الكاذبين"[5]، وبيّن العلماء رحمهم الله حرمة التساهل في نقل الأحاديث دون بحث وتمحيص عن درجاتها.

1 رواه البخاري في صحيحه [كتاب العلم باب إثم من كذب على النبيﷺ 33/1 رقم 107] ومسلم [المقدمة بَابُ في التَّحْذِيرِ مِنْ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 10/1رقم 3] من حديث أبي هريرةﷺ.

2 رواه البخاري في صحيحه [كتاب العلم باب إثم من كذب على النبيﷺ 33/1 رقم 106] ومسلم [المقدمة بَابُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 9/1 رقم 1] من حديث عليﷺ.

3 رواه مسلم، المقدمة [8/1].

4 شرح صحيح مسلم [69/1].

5 المصدر السابق [71/1].

قال النووي رحمه الله: "ولهذا قال العلماء: ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره، أن ينظر إن كان صحيحاً أو حسناً، قال: قال رسول اللهﷺ كذا فعله أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفاً فلا يقل: قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم؛ بل يقول: رُوِي عنه كذا"[1]، وقال ابن الصلاح: "... ثم إنهم يعني القصاص ينقلون حديث رسول اللهﷺ من غير معرفة بالصحيح الواقع كان آثماً بإقدامه على ما لا يعلم"[2].

وقد عد بعض المحدثين رواية الحديث الموضوع مع عدم البيان ذنباً فهذا الحافظ الذهبي يقول في ترجمة الحافظ أبي نعيم الأصفهاني في (ميزان الاعتدال) عندما ذكر ما جرى بين الحافظين أبي نعيم وابن منده: "بل هما عندي مقبولان لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها"[3]، وقال ابن أبي حاتم عن مسروح أبي شهاب: سألت أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال: "لا أعرفه، وقال: يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري"[4].

قال الذهبي معقباً على ذلك: "أي والله هذا هو الحق، إن كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح فعليه التوبة أو يهتكه"[5].

1 شرح صحيح مسلم [127].
2 مقدمة ابن الصلاح [126].
3 ميزان الاعتدال [111/1].
4 الجرح والتعديل [242/4].
5 ميزان الاعتدال [97/4].

المبحث الرابع

الجهل بالمعاني الصحيحة للأحاديث النبوية

من مظاهر الجهل بالسنة النبوية الجهل بمعاني الأحاديث، أو توهم معاني خاطئة لها وردها بناءً على ذلك وقديماً قيل: وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم[1].

وإذا كان قبول الأحاديث الباطلة والموضوعة من أكبر الأخطاء والمصائب، فإن رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والتعاظم على النبيﷺ لا يقل عن ذلك الخطأ والبطلان، فقبول الأحاديث المكذوبة يُدخل في الدين ما ليس منه، أما رد الأحاديث الصحيحة فيُخرج من الدين ما هو منه، وكلاهما مرفوض قبول الباطل ورد الحق.

إن الآفات التي تتعرض لها السنة أن يقرأ بعض المتعجلين حديثاً فيتوهم له معنى في نفسه هو، يفسره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث لاشتماله على هذا المعنى المرفوض، ولو أنصف وتأمل وبحث لعلم أن معنى الحديث ليس كما فهم، وأنه فرض عليه معنى من عنده لم يجيء به قرآن ولا سنة، ولا ألزمت به لغة العرب، ولا قال به عالم معتبر من قبله[2].

---

1 البيت للمتنبي كما في ديوانه [ص232].

2 المدخل لدراسة السنة النبوية [111– 112].

ومن الأمثلة على ذلك حديث عبادة بن الصامتﷺ أن النبي قال: " اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين"[1]، فهم بعضهم من المسكنة الفقر من المال، والحاجة إلى الناس، وهذا ينافي استعاذة النبيﷺ من فتنة الفقر، وغير ذلك من الأحاديث الواردة في مدح المال الصالح للمرء الصالح وما قارب ذلك من الأحاديث الواردة في المعنى نفسه، فرد الحديث من أجل ذلك، والحق أن المسكنة هنا لا يراد بها الفقر، وكيف وقد استعاذ منه وقرنه بالكفر، وإنما المراد التواضع وخفض الجناح، قال البيهقي: " لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع، فكأنهﷺ سأل الله تعالى ألا يجعله من الجبارين المتكبرين، وألا يحشره في زمرة الأغنياء المترفين"، قال القعنبي: "والمسكنة حرف مأخوذ من السكون يقال: تمسكن الرجل إذا لان وتواضع وخشع"[2].

"إن المسارعة برد كل حديث يشكل علينا فهمه وإن كان صحيحاً ثابتاً مجازفة لا يجترئ عليها الراسخون في العلم، إنهم يحسنون الظن بسلف

1 أخرجه الترمذي [كتاب الشهادات باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم 577/4 رقم 2352] وقال حديث غريب والطبراني في الدعاء [1467/3 رقم 1427] والبيهقي في الكبرى [18/7 رقم 13151] والمقدسي في المختارة [270/8 رقم 332، 333] وله شواهد من حديث أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس وبهذه الشواهد حسنه الشيخ الألباني كما في إرواء الغليل [358/3] والسلسلة الصحيحة [618/1]

2 سنن البيهقي [19/7].

الأمة، فإذا ثبت أنهم تلقوا حديثاً بالقبول، ولم ينكره إمام معتبر فلا بد أنهم لم يروا فيه مطعناً من شذوذ أو علة قادحة[1].

والواجب على العالم المنصف أن يبقي على الحديث ويبحث عن معنى معقول، أو تأويل مناسب له، وهذا هو الفرق بين المعتزلة وأهل السنة في هذا المجال، فالمعتزلة يبادرون برد كل ما يعارض مسلماتهم المعرفية والدينية من مشكل الحديث، وأهل السنة يعملون عقولهم في التأويل، والجمع بين المختلف والتوفيق بين المتعارضين في ظاهره"[2].

وقد ألف الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة، كتاباً قيماً سماه: "منهجية فقه السنة النبوية" أورد فيه واحداً وثلاثين منطلقاً لفقه الحديث، فأجاد وأفاد ولم أجد من سبقه بهذا الاستيعاب سوى كتاب الدكتور يوسف القرضاوي الذي اقتبست منه في هذا المبحث لكنه مختصر في بابه إذا قورن بكتاب الدكتور الرحيلي.[3]

1 المدخل لدراسة السنة النبوية [118–119].

2 المدخل لدراسة السنة النبوية [118–119].

3 طبع الكتاب في [288] صفحة من القطع الكبير ضمن سلسلة المؤلف: دراسات في المنهج (14) الطبعة الأولى 1430هـ مطبعة سفير.

الفصل الثاني

آثار الجهل بالسنة

سبق الحديث في الفصل السابق عن مظاهر الجهل بالسنة النبوية ولا شك أن لتلك المظاهر آثاراً كثيرة ولعل من أخطرها ما يتضح في المباحث الآتية:

المبحث الأول

الوقوع في البدع والترويج لها

– جهلهم بالصحيح من غيره فيختلط عليهم الأمر.

– الجهل بمكانة السنة من التشريع.

إن كثيراً ممن يقعون في البدع لا يفرقون بين ما يصح الاستدلال به من الأحاديث وبين ما لا يصح، فلا يفرقون بين الحديث الصحيح والضعيف والموضوع، ويأخذون الحديث من أي مصدر حتى من كتب الموضوعات، وقد ذكر الشيخ الألباني رحمه الله أن من أسباب الابتداع:

أحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبتها إلى النبيﷺ، وأحاديث موضوعة أو لا أصل لها خفي أمرها على بعض الفقهاء فبنو عليها أحكاماً هي من صميم البدع ومحدثات الأمور[1].

ومن ذلك اختراع أذكار وأدعية خاصة لبعض الشهور، وتخصيص بعض الشهور بالصيام أو العمرة، والتوسيع على أهل البيت في عاشوراء،

1 اتباع لا الابتداع [84].

والاكتحال، والاختضاب، وغير ذلك من البدعيات التي لا أصل لها، ولو كان عندهم علم بالسنة، لما اعتمدوا على هذه الأحاديث الموضوعة.

وقد ذكر في الفصل السابق اتفاق العلماء على عدم الأخذ بالأحاديث الموضوعة، وعدم اعتبارها لا في فضائل الأعمال ولا غيرها؛ لأنها ليست من الشرع، ومن دعا إلى هذه البدع معتمداً على هذه الأحاديث الموضوعة مع علمه بأنها موضوعة، فهذا من أصحاب الهوى.

– أما أثر الجهل بمكانة السنة من التشريع فإنه يؤدي إلى الخروج عن حد الاتباع، تحت دعوى موافقة العقل، وقد أنكر هؤلاء المبتدعة ما ثبت بالسنة الصحيحة الصريحة ومن ذلك:

إنكار رؤية الله تعالى في الآخرة، وإنكار نزول المسيح آخر الزمان، وإنكار عذاب القبر ونحو ذلك، كل ذلك بدعوى موافقة العقل[1].

ومن هؤلاء المبتدعة من أنكر السنة أصلاً مكتفياً بالقرآن وهم طائفة "القرآنيون" وقد سبق الرد على هذا القول في الفصل السابق، ولقد حذر النبيﷺ صراحة من هذه البدعة فعن أبي رافع ﷺ أن رسول اللهﷺ قال والناس حوله: "لا أعرفن أحدكم يأتيه أمر من أمري قد أمرت به أو نهيت عنه، وهو متكئ على أريكته، فيقول: ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإلا فلا...الحديث[2].

---

1 البدع الحولية [ص52].

2 رواه أبو داود [4 كتاب السنة باب في لزوم السنة /200 رقم 4605] والترمذي [أبواب العلم، بَابُ مَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ 37/5 رقم 2663] وقال: حديث حسن، وابن

ومن الجهل بمكانة السنة تقديم غيرها مما لا يثبت إلا بها عليها، كالقياس، والاستحسان ونحو ذلك، أي تقديم الرأي على النص وقد رُوي في الحديث: " لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى بدا فيهم أبناء سبايا الأمم، فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا"[1].

ومن أكبر البدع التي حدثت في تاريخ الإسلام وما زالت إلى اليوم بسبب الجهل بسنة النبيﷺ بدع الخوارج، والشيعة، وغلاة الصوفية، أما الخوارج فكان جهلهم بالحديث وعدم تحملهم له عن غيرهم؛ لأنه متهم في نظرهم سبباً في أن فقههم جاء مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بل منه ما جاء مخالفاً لنصوص القرآن الكريم، فمنهم من يرى أن التيمم جائز ولو على رأس بئر، ومنهم من يرى أن الواجب من الصلاة إنما هو ركعة واحدة بالغداة وأخرى بالعشي، ومنهم من يرى الحج في جميع شهور السنة، ومنهم من يبيح دم الأطفال والنساء ممن لا ينتمي إلى عسكرهم، ومنهم من أباح نكاح بنات البنات وبنات البنين مما يدل على جهل عميق حتى بالقرآن الكريم، ثم لا يغيب عن البال أن هذا الحكم لا يسري على جميع أفراد

ماجة [كتاب العلم بَابُ تَعْظِيمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ 6/1 رقم 13] وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته [1204/2 رقم 7172].

1 رواه ابن ماجه [كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم بَابُ اجْتِنَابِ الرَّأْيِ والْقِيَاسِ 21/1 رقم 56] والدارمي [241/1 رقم122] وابن أبي شيبة [506/7 رقم 37592] والبزار كما في البحر الزخار [402/6 رقم 2424] والطبراني في الكبير [642/13 رقم 14569] وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله [1047/2 رقم 2015] من طرق عن عبد الله بن عمرو بن العاص به، وحكم عليه الألباني بالضعف كما في الجامع الصغير[686/1 رقم4760].

الخوارج، بل قد وجد منهم فيما بعد أفراد وأئمة تفقهوا في الدين ورووا الحديث واعتمدهم، كما قال ابن الصلاح في مقدمته بعض أئمة الحديث كالبخاري، فقد احتج بعمران بن حطان وهو من الخوارج، لا سيما إذا علمت أن الخوارج يحكمون بكفر من يكذب؛ لأن مرتكب الكبيرة كافر في نظرهم والكفر من الكبائر[1]، ومع أن الخوارج يحكمون بكفر الكاذب فقد وجد من بعضهم الوضع في الحديث، والكذب على رسول اللهﷺ، لتأييد مذاهبهم الباطلة حتى تروج لدى أتباعهم، فابن الجوزي في مقدمة كتابه الموضوعات يروي عن ابن لهيعة أنه قال: (سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع فجعل يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً)[2]، وأما الشيعة فهم من أكذب الفرق، فوضع الحديث عندهم أمر طبيعي، وقد وضعوا مئات الأحاديث في أغراض شتى حسب أهوائهم ونحلهم، وكتب الموضوعات طافحة بهذه الأكاذيب فوضعوا أحاديث في مناقب عليرضي الله عنه، وأخرى في الحط من شأن معاويةرضي الله عنه وبني أمية، وكان للتشيع أثر عكسي في نفوس من ضعف إيمانهم من المسلمين لا سيما المنتمين لبني أمية فوضع هؤلاء الأحاديث في مناقب أبي بكر وعمر وعثمان كرد على مثالب الشيعة[3]، وأما غلاة الصوفية فقد نفروا الناس عن العلم الشرعي، بوصفهم له بأوصاف منفرة، حيث وصفه بعضهم بأنه آفة

1 الحديث والمحدثون [86].

2 الحديث والمحدثون [86].

3 انظر المصدر السابق [92 –98].

المريد، ووصفه البعض منهم بأنه مفرق الاهتمامات، ووصفه بعضهم بأنه ركون إلى الدنيا، وانحطاط من الحقيقة إلى العلم، ووصفه بعضهم بأنه موحش، ووصفه بعضهم بأنه حجاب، وعدّ بعض المتصوفة طلب الحديث النبوي بأنه ركون إلى الدنيا حيث قالوا: (إذا طلب الرجل الحديث أو سافر في طلب المعاش أو تزوج فقد ركن إلى الدنيا)[1]، وزعماء السنة، فعلم الكتاب والسنة نور، فبالعلم ينكشف للناس حقائق طرقهم، وزيف أقوالهم، وبالعلم يتبين المنكر، وبالعمل به يتم الإنكار، وقد علم الصوفية بأن الإنكار أصبح حجر عثرة أمامهم، وأعاق طريقهم، والمنكر لا يمكن أن يعرف إلا عن طريق العلم ولذا نفروا الناس عنه، ودعوهم إلى الابتعاد عنه وشغلوهم بحلقات الرقص والسماع، ولبس الخرقة، وغير ذلك من بدعهم المنكرة.

المبحث الثاني

تضييع كثير من السنن الثابتة وعدم العمل بها

من آثار الجهل بالسنة تضييع كثير من السنن الثابتة وعدم العمل بها، بل من شدة الجهل الإنكار على متبع السنة من بعض هؤلاء الجهلة، وليس الغرض من هذا المبحث حصر كل السنن المضيعة أو المهجورة فإنها كثيرة وقد ألف فيها بعض الفضلاء، وإنما المقصود بيان أن كثيراً من السُنن ضيعت بسبب الجهل، قال الإمام البيهقي: " وإذا لزم اتباع رسول اللهﷺ فيما

1 إحياء علوم الدين (61/1) وتلبيس إبليس (262).

سن، وكان لزومه فرضاً باقياً، فلا سبيل إلى اتباع سنته إلا بعد معرفتها، ولا سبيل لنا إلى معرفتها إلا بقبول خبر الصادق عنه"[1].

ولعلي أذكر بعض السنن الثابتة التي عزف الناس عن العمل بها بسبب الجهل فمن ذلك:

ندرة من يصلي في نعليه، بل إذا رأوا من يصنع ذلك ربما أنكروا عليه، والحديث في ذلك ثابت من حديث أنس بن مالكﷺ عندما سُئل أكان النبيﷺ يصلي في نعليه؟ قال: نعم"[2]، وندرة المساواة في صفوف الصلاة بالكعب والمناكب وقد ثبتت هذه السنة في صحيح البخاري من حديث النعمان بن بشيرﷺ قال: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه"[3]، وندرة من يقف للدعاء بعد رمي الجمرة الأولى والوسطى في أيام التشريق رغم ثبوت هذه السنة عن النبيﷺ فقد ثبت أن عبد الله بن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، ويرمي الوسطى كذلك ويقف عند كل منها قياماً طويلاً يدعو ويرفع ويقول: "هكذا رأيت رسول اللهﷺ يفعل"[4].

1 الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي [ص306] تحقيق أبو عبد أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، الطبعة الأولى 1320هـ.

2 رواه البخاري [كتاب الصلاة، بَابُ الصَّلاَةِ فِي النِعَالِ 153/7 رقم 5850].

3 البخاري [كتاب الصلاة بَابُ إِلْزَاقِ المَنْكَبِ بِالْمَنْكَبِ وَالْقَدَمِ بِالقَدَمِ فِي الصَّفِّ 146/1].

4 رواه البخاري [كِتَابُ الحَجِّ، بَابُ إِذَا رَمَى الجَمْرَتَيْنِ، يَقُومُ ويُسْهِلُ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ 178/2 رقم 1752].

المبحث الثالث

قبول الأحاديث الواهية والموضوعة، وتناقلها وترغيب الناس فيها عبر وسائل الاتصال والتقنية المعاصرة

منهجية المحدثين في قبول الأخبار وأدائها واضحة بينة، فلا يقبلون خيراً إلا بعد التمحيص والتدقيق والتثبت من حال الناقل، وتوفر شروط العدالة والضبط فيه مع استكمال بقية شروط الحديث المقبول.

ومن المتفق عليه بين المحدثين أنه لا ينقل إلا الحديث الثابت، أما الموضوع والذي لا أصل له فيحرم التحديث به، إلا من باب التحذير منه وقد سبقت الإشارة إلى هذه القضية في الفصل السابق.

غير أننا نلاحظ تساهل الناس في هذه القضية، حتى من بعض المنتسبين للعلم، فبمجرد أن يصل إلى أحدهم حديث، ويرغب في نشره سواء عبر الجوال أو البريد الالكتروني ونحوهما، نجده يسارع في إرساله للعشرات من الناس مما وسع من نشر الأحاديث الباطلة والواهية، وكان الأولى به أن يبحث عن درجة هذا الحديث قبل إرساله لغيره، وإن لم يكن يملك آلية البحث فليسأل أهل العلم المختصين.

ويكفيك أن تدخل عشوائياً إلى عشرات المنتديات لتجد مئات الأحاديث التي يتناقلها أصحاب تلك المنتديات ويوصون بنشرها، وجلها لا أصل لها، أو شديدة الضعف، أما الهاتف المحمول فحدث ولا حرج عن تلك التجاوزات، وكم تلقيت من سؤالات عن أحاديث لم أجد لها أصلاً أو وجوداً

في كتب السنة المشهورة، بل بعض الأحاديث ملفق مصنوع من أحاديث وحكم وآثار.

الفصل الثالث

طرق مقترحة للعلاج

بعد أن ظهرت لنا مظاهر وآثار الجهل بسنة المعصومﷺ يجدر بنا أن نبحث عن وسائل ناجعة لعلاج تلك المظاهر والآثار، أو على أقل تقدير أن نخفف منها، ومن تلك الطرق المقترحة للعلاج ما يلي:

المبحث الأول

تدارسها والسعي إلى نشرها وإحيائها وتبصير الناس بها

الجهل لا يرفع إلا بالعلم، وإن مما يرفع الجهل بالسنة أن تكثف الجهود لدراسة السنة وعلومها في جميع مراحل التعليم، خاصة التعليم الجامعي، وإن نظرة فاحصة لجامعات العالم الإسلامي نجد أن الكليات المتخصصة في دراسة السنة وعلومها لا تتجاوز أصابع اليد، وهذا يبين مدى القصور في هذا الشأن، فحري بجامعات العالم الإسلامي أن تولي هذا الأمر أقصى اهتماماتها، وأن تكون أقسام السنة من أساسيات تكوينها، وينبغي على عامة المسلمين أن يشيعوا دراسة الحديث النبوي الشريف وفهمه، وليكن ذلك في بيوتنا وفي مساجدنا، كلٌّ حسب طاقته وذلك عن طريق إعادة الدور القيادي التربوي التعليمي للمساجد بافتتاح الحلقات العلمية المتخصصة في دراسة الحديث وعلومه، ودعمها، وإحياء الإجازات الحديثية وتشجيع شباب الأمة على طلب هذه الإجازات والرحلة لتحصيلها.

ومن ذلك إحياء السنن المهجورة وحث الناس عليها، وذلك هو المقصود من حديث رسول اللهﷺ عند مسلم وغيره: " مَن سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء"[1].

وينبغي مراعاة التدرج والرفق في إحياء هذه السنن، فبعض الناس قد يستنكرون – بشدة– بعض السنن بعدما قضوا دهراً طويلاً من أعمارهم لم يسمعوا بها، وحينئذ ينبغي أن يكون موقفنا وسطاً بين طرفين، بين مَن يتجاهل هجران تلك السنة ويرى عدم المحاولة في هذه الحالة، ومن يريد تغيير هذا الهجران بشدة– أو على الفور– مهما أدى إليه من فتنة، أو نفور أو وحشية بين الناس وحَمَلة السنة، وإلا فكم أراد رسول اللهﷺ ومن ذلك قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: " لولا قومك حديث عهدهم – قال ابن الزبير: بكفر– لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين، باب يدخل الناس، وباب يخرجون، ففعله ابن الزبير"[2].

والمقصود الحرص على إحياء السنة، لكن مع التدرج واتقاء الشرور التي ربما يكون دفْعها أحب إلى الله تعالى من الإتيان بتلك السنة.

---

1 صحيح مسلم [كتاب الزكاة، بَابُ الْحَثّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ 704/2 رقم 1017].

2 رواه البخاري [كتاب العلم بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الاخْتِيَارِ، مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ/37 رقم 126] ومسلم [كتاب الحج، بَابُ نَقْضِ الْكَعْبَةِ وَبِنَائِهَا 970/2 رقم 1333].

المبحث الثاني

بذل الأسباب لحفظها من الضياع

حفظ السنة من الضياع أمر تكفل به رب العزة جل وعلا حين حفظ مصدر الوحي (القرآن)، ولكن ذلك لا يعفينا من السعي في حفظها كما سعى الصحابة ﷺ في حفظ كتاب الله من التحريف، مع أن الله جل وعلا متكفل بحفظه، ومن ثم جمع أبو بكر ﷺ القرآن، وكتب عثمانﷺ المصاحف، وكما اهتم الصحابة رضوان الله عليهم بحفظ كتاب الله جل وعلا فكذا كانت عنايتهم شديدة بالسنة والمحافظة عليها ولنا فيهم أسوة حسنة.

لقد كان سعيهم في حفظها من الضياع بوسيلتين، هما الحفظ والتدوين، لكل منهما دوره في حفظ السنة، فإنه إذا فُقد الرجال الحفاظ بقيت المخطوطات والكتب، فيحملها قوم من جديد، وإذا فقدت المخطوطات والكتب بقي الرجال يحملون السنة في صدورهم، فيمكن كتابتها من جديد.

ومن ذلك الاجتهاد تنقيتها من الكذب وتمييز صحيحها من ضعيفها وهذا الواجب – وهو تحقيق الحديث النبوي– فرض كفاية، لا يزال ملقىً على عاتق الأمة منذ وقوع الفتن في ذلك الزمان إلى الآن.

ومن ذلك بذل الجهود لحمايتها عن طريق الجوائز والجمعيات المتخصصة؛ ويأتي في مقدمة هذه الجهود المباركة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، وقد حققت الأمانة العامة للجائزة العديد من الإنجازات المتتالية بفضل الله عز وجل ثم بفضل عناية راعي الجائزة وتوجيهاته بأن تكون الجائزة مركزاً

دعوياً عالمياً ينطلق من عاصمة الإسلام الأولى؛ علماً بأنها كانت جائزة واحدة ثم أصبحت ثلاث جوائز تضم جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة وجائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود التقديرية لخدمة السنة النبوية، ومسابقة الأمير نايف بن عبد العزيز لحفظ الحديث النبوي، وهذه الجائزة الأخيرة تستهدف الناشئة والشباب، وذلك انطلاقاً من إيمان سموه بأهمية العناية بالناشئة والشباب ودورهم في المجتمع.

المبحث الثالث

التمسك بها والتزامها، علماً واعتقاداً، وعملاً وسلوكاً والتحلي بأخلاق أهلها

وهذا هو المقصود لذاته من حفظ السنة ودراستها، فالعلم يراد للعمل، وسعادة العبد في الدنيا والآخرة في التمسك بما في كتاب الله وسنة رسول اللهﷺ، ويلحق بها ما سنَّه الخلفاء الراشدون لقوله ﷺ: "فإنه من يعشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كلّ بدعة ضلالة"[1]، فمن أعظم التمسك والعمل بسنة المصطفى ﷺ الرجوع إليها مع

1 رواه أبو داود [كِتَاب السُّنَّةِ بَابُ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ 200/4 رقم 4607] والترمذي [كتاب العلم بَابُ مَا جَاءَ فِي الأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ البِدَعِ 44/5 رقم 2676] وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع الصحيح [499/1 رقم 2549] من حديث العرباض بن ساريةﷺ.

كتاب الله تعالى عند التنازع وردّ الأمور إليها، ولا يتحقق إيمان لأحدٍ إذا لم يكن احتكامه للكتاب والسنة، وكما قال العلماء فالرد يكون إليهﷺ في حياته وإلى سنته بعد مماته.

المبحث الرابع

التوسع في تسخير التقنية المعاصرة لخدمة السنة

أتاحت التقنية المعاصرة بمجالاتها المختلفة فرصة كبيرة أمام الغيورين لنشر الخير وتبليغه، والإفادة من وسائلها الكثيرة لخدمة الدين، وقد نالت السنة النبوية من ذلك النصيب الأوفر ولعلي أجمل مجالات التقنية التي يمكن الإفادة منها في التالي:

أولاً: مواقع خدمة السنة على الشبكة العالمية الإنترنت

لقد بذل المتخصصون في السنة وعلومها جهوداً مشكورة في خدمة السنة عبر مواقع متخصصة، وقد كتب الأخ الدكتور جمال أحمد بادي[1] بحثاً قيماً في هذا الباب سماه: "الجهود العالمية لخدمة السنة النبوية على مواقع شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" عرض وتحليل وتقويم، تعرض بالتحليل والدراسة لخمسة مواقع هي:

1 مشارك بقسم الدراسات العامة بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا.

موقع الإسلام، مواقع الدرر السنية، ملتقى أهل الحديث، موقع المحدث، موقع جامع الحديث النبوي، وبعد دراسة فاحصة بين فيها إيجابيات كل موقع وسلبياته خرج بتوصيات قيمة من أهمها:

- إشاعة الثقافة الالكترونية بين أساتذة الجامعات وحثهم على الإفادة منها وإقامة الدورات التدريبية لهم.
- الحرص على تكوين لجنة استشارية من أساتذة الجامعات ليكونوا مستشارين لهذه المواقع، سواء في نوعية الخدمة وتطويرها أو للحاجات العلمية الأخرى، وهو أمر سيرفع من ثقة المستخدمين والزوار لهذه المواقع.
- ربط هذه المواقع بالجامعات الإسلامية، والكليات الشرعية، ومراكز خدمة السنة بها، مما يزيد التواصل العلمي وبذل المشورة فيه ومما يساعد على تجاوز العقبات بإذن الله تعالى[1].

وبما أن الدراسة متقدمة إذا كانت بتاريخ 1426هـ فقد ظهرت بعدها مواقع أخرى في خدمة السنة لعل من أهمها وأبرزها شبكة السنة النبوية وعلومها والتي يشرف عليها شيخنا الأستاذ الدكتور فالح بن محمد الصغير، وموقع شامل للسنة النبوية باللغة الإنجليزية، ومواقع أخرى غير ما ذكر.

1 قدم البحث ضمن أبحاث ندوة الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة الهجري 25-26 ربيع الأول 1426هـ الموافق 4-5002/5/5م، وهو موجود على الشبكة العالمية في أكثر من موقع.

ثانياً: البرمجيات الحاسوبية

من الإنجازات التي أفادها العلماء للتقنية الحاسوبية إخراج موسوعات حاسوبية ضخمة لها مميزات وإيجابيات تطغى على سلبياتها وقد قام بدراسة أهم الموسوعات والبرمجيات الحاسوبية الأخ الدكتور إبراهيم حماد الريس[1] في بحثه الموسوم بـ" التقنية الحديثة في خدمة السنة والسيرة النبوية بين الواقع والمأمول" تحدث حول هذه القضية عبر محاور أهمها:

التقنية وخدمة السنة والسيرة النبوية، الموسوعات الحاسوبية في خدمة السنة والسيرة النبوية.

وقدم في بحثه عرضاً مجملاً لأشهر البرامج الحاسوبية وهي:

منتجات شركة حرف لتقنية المعلومات، ومركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، وشركة العريس، وختم بحثه بتوصيات مهمه من أهمها:

1. ألا تطرح الشركة منتجها إلا بعد إجازته من جهة علمية معتبرة، وذلك بعد مراجعته وتدقيقه وتجربته؛ لمعرفة سلامة البرمجة من الخلل التقني، وسلامة المادة العلمية من الخطأ العلمي، حتى لا تكون تلك الأعمال معول هدم لا آلة بناء.

2. ضرورة الاهتمام بالمسلمين من غير الناطقين بالعربية، وجعل هذه البرامج تخدم الشرائح المسلمة في شرق الأرض وغربها، وفي

1 أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود بالرياض.

شمالها وجنوبها، وإن كان لا يغفل ما قامت به شركة "حرف" خاصة وغيرها من الشركات الأخرى من خدمة لهذه الفئات من المسلمين.

3. لزوم التحذير من البرامج الضعيفة، والتي تكثر فيها الأخطاء ويلمح منها الباحث عدم العناية أو تعمد الغلط والدس والتحريف وتشويه مصادر الإسلام، وإبلاغ الجهات ذات الاختصاص.

4. ألا يغفل الباحث وطالب العلم عن أن البرامج الحاسوبية لا تغني عن التواصل مع العلماء والمشايخ وطلاب العلم، فسنة الطلب ستبقى بمجالسة العلماء والتلقي عنهم، ومدارستهم، والأخذ من سمتهم.

5. أن يسعى لتكوين جهة تنسيقية، تقوم بتنسيق الجهود بين الجهات المنتجة، ومتابعة رأي الباحثين والمستفيدين من هذه البرامج لتوجيه المنتجين إلى الأسلم والأجدى والأهم والأولى.

6. أن يتبنى إنشاء جهة علمية معتبرة لإجازة هذه البرامج، وصياغة الحماية الفكرية لأصحابها، فيستفيد الباحث توثيقاً للمادة العلمية واطمئناناً لمحتواها، وتستفيد الجهات المنتجة حفظاً لحقوقها وحماية لجهودها من السرقة والنسخ غير المشروع[1].

1 قدم البحث ضمن أبحاث ندوة العناية بالسنة والسيرة النبوية التي نظمها مجمع طباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة الثلاثاء 15 ربيع الأول 1425هـ – الخميس 17 ربيع الأول 1425هـ وهو موجود على الشبكة في أكثر من موقع.

7. ولعل من البرمجيات المهمة في هذا الجانب برنامج "جوامع الكلم" وهو من البرامج الجديدة في خدمة السنة النبوية وله مميزات كثيرة ويمكن تنزيله مجاناً من الشبكة العالمية.

ثالثاً: تطبيقات على أجهزة الهاتف المحمول

وهذه خدمة حديثة يمكن الإفادة منها في خدمة السنة ونشرها بين الناس فأجهزة الهاتف المحمول المتطورة لها تطبيقات ومتاجر بها عدد كبير من البرمجيات المفيدة، ولعل من أكثرها تقانة أجهزة "الآي فون" ومن أهم البرامج على هذا الجهاز: الأحاديث غير الصحيحة المنتشرة، موسوعة الحديث النبوي.

رابعاً: القنوات الفضائية

من الوسائل المؤثرة التي دخلت أكثر بيوت المسلمين ولها أثر كبير القنوات القضائية، وهي كثيرة متنوعة غير أن الموجودة منها غالبه غث، ومن القنوات الموجهة الهادفة لم أجد حسب علمي مخصصاً للسنة النبوية إلا قناتان فقط: قناة السنة السعودية، قناة الحديث الشريف التابعة لقنوات المجد، ولذا أرى من طرق العلاج التوسع في افتتاح قنوات فضائية للسنة النبوية مع تنوع طرق العرض.

خامساً: التعليم عن بعد

لم يعد الإنترنت وسيلة للترفيه فقط، بل أصبح يستخدم في مجالات الحياة ومنها التعليم، فقد أنشئت جامعات وأكاديميات تدرس طلابها عن طريق التعليم عن بعد فلماذا لا توظف هذه التقنية لافتتاح كليات

متخصصة للحديث النبوي وعلومه ويدرس فيها علماء الأمة المتخصصون كل من بلده التي هو فيها، ومن المؤسف أني لم أجد كلية متخصصة في السنة عبر الإنترنت إلا كلية واحدة من مدينة قم الإيرانية باسم (كلية علوم الحديث الالكترونية).

الخاتمة

وبعد هذه الجولة في ثنايا الموضوع أودِّع القارئ العزيز بعد أن ظهر لنا أن الجهل بالسنة من أعظم الآفات والمخاطر وأن مظاهره واضحة للعيان ومنها:

- الجهل بمكانة السنة من القرآن، وأن اتباع السنة أمر اختياري من باب المستحبات.
- الجهل بتاريخ تدوين الحديث الشريف وترديد شبهات المستشرقين وأذنابهم في هذه القضية.
- الجهل بدرجات الحديث النبوي وعدم التفريق بين المقبول، والمردود، وتناقل الأحاديث الواهية والضعيفة.
- الجهل بالمعاني الصحيحة للسنة، ورد بعضها بناء على ذلك الفهم السقيم.

ومن آثار تلك الجهالات انتشار البدع والخرافات، وتضييع كثير من السنن الثابتة، وقبول الأحاديث الواهية والترويج لها.

وختاماً ألخص أهم التوصيات التي سبق ذكرها في ثنايا البحث وهي:

1. التوسع في افتتاح أقسام أكاديمية لدراسة السنة وعلومها في الجامعات الإسلامية.
2. افتتاح كليات متخصصة لدراسة السنة وعلومها في أنحاء العالم الإسلامي.
3. إدخال مواد السنة وعلومها كمواد أساسية في مراحل التعليم الأساسية والأولية.
4. إنشاء مدارس خاصة لتحفيظ السنة وعلومها على غرار مدارس تحفيظ القرآن الكريم.
5. افتتاح حلقات لتحفيظ السنة في المساجد على غرار حلقات تحفيظ القرآن الكريم.
6. التوسع في الإفادة من وسائل التقنية المعاصرة لخدمة السنة وعلومها.
7. إعادة الدور الريادي لحلقات العلم الشرعي داخل مساجد المسلمين ومنها حلقات تدريس السنة وعلومها.
8. منح الجوائز والحوافز للمبدعين في حفظ السنة وإعلان ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.
9. نشر مظاهر الجهل بالسنة عبر مؤلفات أو وسائل الإعلام المعاصرة لتحذرها الأجيال المسلمة.
10. التحذير من الآثار السيئة للجهل بالسنة عبر جميع الوسائل المتاحة.

المصادر والمراجع

- اتباع لا ابتداع لحسام الدين بن موسى محمد بن عفانة الطبعة: الثانية، مصححة 1425هـ-2004م بيت المقدس- فلسطين.
- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما لضياء الدين المقدسي (ت643هـ) دراسة وتحقيق: معالي أ.د عبد الملك بن عبد الله بن دهيش دار خضر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1420هـ-2000م.
- إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى:505هـ) الناشر: دار المعرفة- بيروت.
- إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي تحقيق أبو أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، الطبعة الأولى.
- البحر الزخار مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى:292هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله (حقق الأجزاء من 1إلى9) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من10إلى17) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18) الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

- البدع الحولية لعبد الله بن عبد العزيز بن أحمد التويجري، دار الفضيلة، الرياض الطبعة: الأولى،1421هـ-2000م.
- تلبيس إبليس لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ/2001م.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى،1414هـ- 1994م.
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى:327هـ) الناشر: طبعة مجلس دار المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن- الهند دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى، 1271هـ 1952م.
- الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية للشيخ محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، طبع 1404هـ.

فهرس المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	أسلوب الأمر في القرآن (الإهانة والتكريم أنموذجًا)	د. علي عبد السلام بالنور أ. حنان علي بالنور	5
2	أبو تمام البصري وآراؤه الأصولية	د. جمال عمران سحيم	36
3	الجهل بالسنة المظاهر – الآثار – العلاج	د. طارق عطية البقيج	88
4	السواك سنة وعلاج	د. محمد حسين الشريف	124
5	العقوبات والغرامات المالية عند المالكية تأصيل وتطبيق.	د. مختار بشير عبد السلام العالم	163
6	حديث (افتراق الأمة) بين التصحيح والتضعيف	د. عادل فرحات الشلبي	205
7	حماية المجتمع من الجريمة يحقق تكامل المجتمع ووحدته ونموه	د. عبد الحميد إبراهيم سلطان	248
8	من علماء الحديث المعاصرين في ليبيا	د. محمد فرج الزائدي	287
9	ما سمعه ابن عباس ﷺ من النبي ﷺ أو شهده منه:	د. عبد العزيز بوشعيب العسراوي	326
10	مسميات علم العقيدة حتى بداية القرن الخامس الهجري	د. إبراهيم عبد الله سلطان	389
11	الجانب الحديثي والفقهي عند ابن التين الصفاقسي رحمه الله	د. خليفة فرج الجراي	441
12	التوجيه الدلالي لنماذج من رواية نافع المدني	أ. وليد جمعة حامد	476
13	مفهوم التمدن عند الشيخ علي يوسف (1863-1913)	د. يحيى مراد	521
14	سمات أهل الحديث والسنة	د. محمد عبد السلام العالم	561